المجلة العلميّة لعلوم الشّريعة
Scientific journal of Sharia Sciences
تصدرعن كلّيّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب
رقم التّصنيف الدولي (ISSN):1016-3006

تاريخ الاستلام: 2025/12/08 م تاريخ القبول: 2025/12/29 م تاريخ النشر: 2026/02/15 م

التعديل الضمني لشيوخ من عرف بالانتقاء (الإمام مالك أنموذجا)

د. عبد الواحد محمد أحمد محمد
قسم التّفسيروالحديث. كلّيّة علوم الشّريعة. جامعة المرقب
ammohammed@elmergib.edu.ly

ملخص البحث:

التعديل للرواة إما أن يكون صريحا أو ضمنيا، والتعديل الضمني له طرقه، وله أثره على الرواة، وقد اقتصرت في بحثي هذا على طريقة واحدة من طرقه وهي: (رواية من عرف بالانتقاء)، واقتصرت على إمام عرف بذلك وهو الإمام مالك، والإشكالية كانت في أثر هذا التعديل، وكيف يكون التعامل مع مشايخ الإمام مالك وغيره ممن عرفوا بالانتقاء.

وقد تطرقت في هذا البحث للتعريف بالتعديل الضمني، واستخدام بعض أهل العلم له، والتعرف على طريقة من طرقه، وهي: دخول الراوي في مشيخة من عرف بالانتقاء – وهذه الطريقة هي موضوع الدراسة – وبيان مذاهب أهل العلم في إثبات هذه الطريقة.

ثم تحدثت عن إثبات صفة الانتقاء للشيوخ عند الإمام مالك بتصريحه، وبنقول عن أهل العلم يثبتون له ذلك، ثم ذكرت بعضا من الرواة الذين اعتبر فيهم هذا التعديل الضمني.

ثم ذكرت نماذج لبعض الرواة الذين انتقدوا على الإمام مالك ممن روى عنهم، مناقشا الأقوال فيها جرحا وتعديلا، وهم مع قلتهم لم يُسلَّم – في الغالب – للمنتقد انتقاده على الإمام مالك في الرواية عنهم.

وأنهيت البحث بخاتمة حوت بعض النتائج.

الكلمات المفتاحية: الإمام مالك، الانتقاء، التعديل، الضمني.

Implicit Accreditation of the Teachers of Scholars Known for Selective Narration: Imam Mālik as a Case Study

Department of Interpretation and Hadith, Faculty of Sharia Sciences, Elmergib University
Dr. Abdulwahid Muhammad Ahmad Muhammad
ammohammed@elmergib.edu.ly

Abstract:

The narrators' modification can be either explicit or implicit, and implicit modification has its own ways and effects.

On narrators, and I have limited my research to one of its methods, which is: (narration from those who knew By selection). It was limited to an imam who was known for this, namely Imam Malik, and the problem was the effect of this Amendment, and how to deal with the sheikhs of Imam Malik and others who were known for selection.

In this research, I have addressed the definition of implicit modification and the use of it by some scholars, and the identification of one of its methods, which is the entry of the narrator into the sheikhdom of those known for selection - and this The method is the subject of study - and a statement of the doctrines of scholars in proving this method.

Then I talked about proving the characteristic of selection of sheikhs according to Imam Malik through his statement, and we say about Scholars prove this to him, and then I mentioned some of the narrators in whom this implicit modification was considered.

Then I mentioned examples of some narrators who criticized Imam Malik from those who narrated from them, and discussed The statements contain insults and modifications, and although they are few, they are not - in most cases - allowed to be criticized by the critic Imam Malik in the narration about them.

I ended the research with a conclusion containing some results.

Keywords: Amendment – Implicit – Selection – Imam Malik

المقدمة

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه، وأشهد أن نبينا محمدا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وإخوانه، وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد،

فإن علوم السنة دراية ورواية من أشرف العلوم وأنبلها؛ لذا قد انبرى لذلك الجهابذة النقاد الحذاق، ذوي النظر الثاقب، والفهم السديد، والمعرفة الواسعة بأحوال رواتها، مع ما انضم إلى ذلك من الديانة، والورع، والحرص على الذب عن سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

ومن أبرز أولئك الأفذاذ – بلا شك – الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة – رحمه الله تعالى.

وهذا شيء من تسليط الضوء على جانب من حرص هذا الإمام على حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم -، وتحريه في نقله.

فكان هذا البحث بعنوان: التعديل الضمني لشيوخ من عرف بالانتقاء (الإمام مالك أنموذجا).

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في كيفية التعامل مع مشايخ من عرفوا بالانتقاء، ومدى استفادتهم من وجودهم في مشيخة أمثال هؤلاء التلاميذ.

فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن التالي:

1- ما المقصود بالتوثيق الضمني؟
2- هل رواية من عرف بالانتقاء تعد توثيقا لمشايخه؟
3- هل الإمام مالك ممن عرفوا بالانتقاء؟
4- هل لرواية الإمام مالك أثر في توثيق مشايخه؟
5- هل للإمام مالك مشايخ انتقدوا عليه مع انتقائه؟

أهداف الدراسة:

1- التعريف بمعنى التوثيق الضمني.

2- تسليط الضوء على جانب من تحري الإمام مالك في رواية الحديث.

منهج الدراسة:

سأنهج المنهج الوصفي التحليلي.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة.

المطلب الأول: معنى التعديل الضمني.

المطلب الثاني: التعديل الضمني برواية من عرف بالانتقاء.

المطلب الثالث: انتقاء الإمام مالك للرواة، وأثره في توثيقهم.

المطلب الرابع: رواة انتقدوا على الإمام مالك.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.

المطلب الأول:

معنى التعديل الضمني

معنى التعديل الضمني:

أولاً- تعريف لفظَي التعديل والضمني:

التعديل الضمني مسمى مركب من لفظين، هما: التعديل والضمني.

التعديل لغة:

التعديل مصدر عدل، والعدل هو: "ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً..."[1].

وقال ابن فارس: "العدل من الناس المرضي المستوي الطريقة" [2].

وقال الفراهيدي: "العدل: المرضي من الناس قوله وحكمه" [3].

التعديل اصطلاحاً:

هو وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته[4].

وذكر الشافعي شروطاً فيمن يوصف بالعدالة فقال: "أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ..."[5].

وقال الحاكم- في بيان شرط من يوصف بالعدالة-: "وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلماً لا يدعو إلى بدعة، ولا يعمل من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته..." [6].

وقال العراقي[7]:

بأن يكـــون مسلما ذا عقــل قد بلغ الحلم سليم الفعل

من فسق أو خرم مروءة ومن زكاه عدلان فعدل مؤتمن

وقال ابن حجر: "والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة"[1].

(1) لسان العرب، لابن منظور، مادة (عدل)، ج4، ص2838.

(2) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (عدل)، ج4، ص246.

(3) كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (عدل)، ج2، ص38.

(4) ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز عبد اللطيف، ص17.

(5) الرسالة، للشافعي، ص 342.

(6) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، للحاكم، ص 226.

(7) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، ج1، ص307.

ولأهل العلم أقوال في بيان مفهوم العدالة، وشروط العدل ومدى تحققها فيمن يحكم بعدالته، وهي مبسوطة في كتب مصطلح الحديث، ولا يناسب المقام هاهنا بسطها وتفصيلها.

لكن ينبغي التنبه إلى أن التعديل إذا قرن بالجرح فإن المراد به أوسع من كونه يطلق على: الإسلام والعقل والبلوغ والتقوى والاتصاف بالمروءة، بل هو إطلاق أشمل من ذلك، فيندرج تحته الأمرين: (العدالة والضبط) وهما الأساس في قبول رواية الراوي.

فصار يطلق التعديل ويراد المعنى الأشمل وهو: التوثيق.

وأما الضمني لغة فهو: ما نسب إلى الضمن، وهو باطن الشيء ومحتواه.

قال الجوهري: وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه، والمضمن من الشعر ما ضمنته بيتا... وفهمت ما تضمنه كتابك، أي ما اشتمل عليه وكان في ضمنه، وأنفذته ضمن كتابي، أي في طيه[2]، وكذا ذكر الرازي[3].

ثانياً- تعريف التعديل الضمني مركبا:

لم أجد فيما وقفت عليه في كتب مصطلح الحديث، ولا كلام المحدثين تعريفاً لمصطلح التعديل الضمني، وإن كانوا يستخدمونه ويشيرون إليه كما سيأتي -إن شاء الله- في مسائل هذا المطلب.

ولعل هذا راجع إلى وضوح هذا المصطلح وعدم الحاجة إلى تعريفه.

وبالنظر في طرق التعديل الضمني وتطبيقاتها أحاول صياغة تعريف يجمع ما يتضمنه هذا المصطلح من تطبيقات فأقول: التعديل الضمني اصطلاحاً هو: ما أفاد تعديل الراوي من غير تصريح ولا تعيين.

ومعنى: (من غير تصريح) أي لا يصرح فيه بلفظ يفيد توثيق الراوي كأن يقال: فلان ثقة أو ثبت أو حجة؛ فإنه مع التصريح لا يسمى تعديلا ضمنياً بل هو من التعديل الصريح.

ومعنى: (ولا تعيين) أي لا يعين الراوي في التعديل الضمني بل يدخل في جملة من يندرج تحت طريق من طرقه فيشمله ذلك التعديل.

ومثاله: توثيق من أخرج له صاحبا الصحيحين في صحيحيهما احتجاجاً، أو توثيق من كان في مشايخ من عرف بالانتقاء وعدم الرواية إلا عن الثقات.

فإن من دخل في جملة رواة الصحيحين المحتج بهم، أو في مشايخ من عرف بعدم الرواية إلا عن الثقات، فإنه يشمله هذا التوثيق من غير تعيين اسمه.

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص17.

(2) ينظر: الصحاح، للجوهري، مادة: (ض م ن)، ج7، ص5.

(3) ينظر: مختار الصحاح، للرازي، مادة (ض م ن)، ص403.

استخدام بعض أهل العلم لمسمى التعديل الضمني:

فإنه وإن لم يشتهر عنهم تعريف لهذا المصطلح، إلا أنهم يستخدمونه قسيم التعديل الصريح.

قال السخاوي: "قال ابن المنير في الكفيل: للتعديل قسمان، صريحي، وغير صريحي، فالصريحي واضح، وغير الصريحي وهو الضمني كراوية العدل وعمل العالم" [1].

وقال إمام الحرمين: "فالتعديل والجرح يقعان على وجهين أحدهما: التصريح والثاني الضمني" [2].

الفرق بين التعديل الصريح والضمني:

فالتعديل الصريح: حكم على الراوي بعينه، وبيان مرتبته، فيقال: فلان ثقة وفلان صدوق وغيرهما.

أما التعديل الضمني فليس فيه نص على راو بعينه، وإنما هو حكم شامل لمن اتصف بوصف معين، ولا يمكن معرفة من انطبق عليهم هذا الحكم بأعيانهم وإنما باندراجهم تحت هذه الأحكام الشاملة.

وللتعديل الضمني طرق عدة تستنبط من استخدامات أهل هذا الفن لها.

(1) فتح المغيث، للسخاوي، ج1، ص343.

(2) البرهان، لإمام الحرمين الجويني، ج1، ص400.

المطلب الثاني:

التعديل الضمني برواية من عرف بالانتقاء

للتعديل الضمني طرق عدة، كأن يخرّج للراوي في أحد الكتب التي تشترط الصحة، أو أن يفتي العالم أو يعمل وفق حديث الراوي، أو ألا يوجد الراوي في كتب المجروحين، بالأخص التي ادعى أصحابها الاستيعاب، أو أن يروي عنه راو ثقة.

وهذه الطرق جميعها موضع اختلاف بين أهل العلم، هل تعد تعديلا أو لا، وهنا سيكون الحديث عن الأخيرة منها ذكرا، وهي: التعديل الضمني برواية الثقة.

والمراد بهذه الطريقة: أن يروي الثقة عن راو ويسميه ولا يذكر فيه تعديلاً، فهل يفهم من هذا أنه قد ارتضاه ويعد توثيقاً ضمنياً له؟

في المسألة ثلاثة أقوال مشهورة:

القول الأول- وهو قول جمهور المحدثين-: أن رواية الثقة لا تعتبر توثيقاً منه لمن روى عنه.

قد بوب الخطيب في ذلك باباً أسماه: (باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلاً له) [1].

وقال ابن الصلاح: "إذا روى العدل عن رجل وسماه، لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم" [2].

ثم ذكر القول الثاني وهو: أن ذلك يعد تعديلاً، وأعقب ذلك بقوله: والصحيح هو الأول.

وقال العراقي: وليس تعديلاً على الصحيح رواية العدل على التصريح[3].

ثم ذكر القول الأول: وهو أنه ليس بتعديل؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، وهذا قول أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم، وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح[4].

وقال ابن كثير: "والصحيح أنه لا يكون توثيقاً له" [5].

وقال السخاوي: "وكذا ليس تعديلاً مطلقاً على القول الصحيح الذي قال به أكثر العلماء من المحدثين وغيرهم: رواية العدل الحافظ الضابط -فضلاً عن غيره- عن الراوي على وجه التصريح باسمه"[6].

(1) الكفاية في علم الرواية، للخطيب، ص89.

(2) مقدمة ابن الصلاح، ص61.

(3) ألفية العراقي، البيت: 285.

(4) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، ج1، ص 113.

(5) الباعث الحثيث، لابن كثير، ص 91.

(6) فتح المغيث، للسخاوي، ج1، ص342.

وحاصل كلامهم أن عدم اعتبار رواية الثقة عمن فوقه توثيقاً له، راجع إلى ثلاثة أمور:

الأول: أن عدالة الراوي تعرف بالخبرة بالراوي وبسبر حاله، وهذا لا يحصل بجرد الرواية.

قال الصيرفي فيما نقله السخاوي: "لأن الرواية تعريف أي: مطلق تعريف يزول جهالة العين بها بشرطه، والعدالة بالخبرة والرواية لا تدل على الخبرة" (1).

الثاني: أن الراوي قد يروي عن شيخ ولا يعلم عدالته ولا جرحه.

قال الخطيب: "لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه" (2).

الثالث: يحتمل أن يروي الثقة عن غير الثقة.

قال ابن الصلاح: "لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، فلم يتضمن روايته عنه تعديلاً"(3).

بل قد يتعمد الثقة الرواية عن غير الثقات؛ لأجل تمييزهم وحصر رواياتهم وبيانها.

قال الخطيب: "بل قد يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب" (4).

فليس كل من يروي عنهم الثقة يروي عنهم للاحتجاج، وبيان ذلك ما قاله سفيان الثوري فيما نقله السخاوي: "أنه يروي الحديث على ثلاثة أوجه: فللحجة من رجل، والتوقف فيه من آخر، ولمحبة معرفة مذهب من لا اعتد بحديثه" (5).

وقد ذكر الحاكم أمثلة من رواية الثقات عن غير الثقات لغرض معرفتها وتمييزها، ومن هذه الأمثلة مثالاً لرواية سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة، قال سفيان: وكان من أركان الكذب(6)، فروايته هذه تندرج تحت الوجه الثالث من كلامه المتقدم.

(1) المصدر نفسه، ج1، ص343.

(2) الكفاية، للخطيب، ص89.

(3) مقدمة ابن الصلاح، ص61.

(4) الكفاية، للخطيب، ص89.

(5) فتح المغيث، للسخاوي، ج1، ص343.

(6) ينظر: الكفاية، للخطيب، ص89.

وذكر السيوطي أن أحمد بن حنبل رأى يحيى بن معين وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وهو يعلم أنها موضوعة، فسأله عن ذلك. فأجاب ابن معين بقوله: حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتاً ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت[1].

القول الثاني: أن رواية الثقة تعديل منه لمن روى عنه.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الثقة مؤتمن في ذلك، فلو علم فيمن روى عنه جرحاً لذكره؛ لئلا يكون غاشاً في الدين.

قال ابن الصلاح: "وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلاً منه له؛ لأن ذلك يتضمن التعديل" [2].

وقد حكى الخطيب هذا القول مضعفاً له فقال: "احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحاً لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته فلا تكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه بل يروي عنه لأغراض يقصدها" [3].

كذلك ذكره النووي بصيغة التمريض فقال: "وقيل: هو تعديل" [4].

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم يقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه" [5].

ولا يصح بجواب أبي حاتم المتقدم أن ننسب إليه القول بتوثيق الراوي برواية الثقة عنه؛ فكلامه ظاهر في إخراج المجهول عن دائرة الجهالة برواية الثقة عنه، والمراد بالجهالة هنا هي جهالة العين، أما جهالة الحال فيلزم لرفعها معرفة العدالة التي لا تحصل المعرفة بها بمجرد الرواية.

ويؤيد عدم نسبة هذا القول لأبي حاتم ما نقله السخاوي أنه: "قيل لأبي حاتم الرازي: أهل الحديث ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح، فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم بحديث الواهي للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها" [6].

(1) ينظر: تدريب الراوي، للسيوطي، ج 1، ص 314.

(2) المقدمة لابن الصلاح، ص61.

(3) الكفاية، للخطيب ص89.

(4) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ج 1، ص 314.

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج1، ص323.

(6) فتح المغيث، للسخاوي، ج1، ص343.

فالقول بأن رواية الثقة تعديل منه لمن روى عنه مطلقاً هو قول مرجوح؛ وهذا هو المفهوم من كلام أهل العلم عند إيرادهم لهذا القول. كما أنه فيما تقدم من النقول الواردة في القول الأول ما يدل على ضعفه.

القول الثالث: أن الثقة إذا عرف بالانتقاء اعتبرت روايته عمن فوقه توثيقاً له، وإلا فلا.

فالمراد هنا التفصيل في الراوي الثقة، فإذا كان يعرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة اعتبرت روايته توثيقاً.

وإن كان يروي عن الثقات وغيرهم فلا تعتبر روايته توثيقاً، وهنا يتفق هذا القول مع القول الأول.

خلاصة القول في التوثيق برو اية الثقة:

أولاً- رواية الثقة إن لم يعرف بالانتقاء فالصحيح أن روايته لا تعد توثيقاً منه لمن روى عنه.

ثانياً- ما ذكر من الإشكالات في اعتبار رواية الثقة -مطلقاً- توثيقاً منه لمن روى عنه، لا يرد على رواية الثقة المعروف بالانتقاء؛ لأنه قد عرف بتصريحه أو بتتبع مروياته أنه لا يروي إلا عن ثقة.

فهذا له اعتبار فهو ليس كالثقة الذي لا ينتقي فهو يروي عن الثقة وعن غير الثقة.

ثالثاً- اعتبار رواية الثقة المعروف بالانتقاء توثيقاً مقيد بالآتي:

1 -أن الحكم بثقة من روى عنهم الراوي المعروف بالانتقاء حكم أغلبي، قال عبد العزيز العبد اللطيف: "وما ذكره رحمه الله -يعني ابن حجر- مبني على الغالب فيمن روى عنهم هؤلاء وأمثالهم وإلا فقد روى شعبة عن جابر الجعفي، وإبراهيم الهجري، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وغير واحد ممن يضعف في الحديث، كما روى الإمام مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف"[(1)].

2 - رواية من عرف بالانتقاء يقال في شيوخه: ثقة عنده.

قال الخطيب فيما نقله ابن حجر: "لكن من عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنه إذا روى عن رجل: وصف بكونه ثقة عنده" [(2)].

قال عبد العزيز العبد اللطيف: "وقوله: (وصف بكونه ثقة عنده) لا يقتضي توثيق الراوي إلا عند ذلك الإمام المعروف بانتقاء الشيوخ" [(3)].

وقال ابن حجر في ترجمة إبراهيم بن إسحاق الضبي: "ذكره مسلمة في الصلة وقال: روى عنه بقي بن مخلد، فهو ثقة عنده" [(4)].

(1) ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز العبد اللطيف، ص70.

(2) لسان الميزان، لابن حجر، ج1، ص210.

(3) ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز العبد اللطيف، ص42.

(4) لسان الميزان، لابن حجر، ج1، ص237.

المطلب الثالث:

انتقاء الإمام مالك للرواة و أثره في توثيقهم

أولا: انتقاء الإمام مالك للرواة

الإمام مالك - رحمه الله تعالى - معروف بالانتقاء والتحري؛ فلا يروي عن كل أحد، وقد نقل ذلك من قوله، ومن أقوال غيره من النقاد الذين خبروا مسلكه في ذلك.

وهذا شيء مما وقفت عليه في ذلك، وأبدا بتصريحه - رحمه الله تعالى - بأنه لا يروي إلا عن ثقه:

قال المزي: "وقال عليّ أيضاً – يعني ابن المديني - عن حبيب الوَرّاق كاتب مالك: جعل لي الدّراوَرْديّ وابن أبي حازم، وابن كنانة ديناراً علىَ أن أسأل مالكاً عن ثلاثة رجال لم يروِ عنهم وكنتُ حديثَ عَهْدٍ بِعُرس، فقالوا: أتدخل عليه وعليك موردتان؟ قال: فدخلتُ عليه بعد الظهر، وليسَ عنده غير هؤلاء، قال: فقال لي: يا حبيب ليس هذا وقتك. قال: قلت: أجل، ولكن جعل لي قومٌ ديناراً علىَ أن أسألك عن ثلاثة رجال لم ترو عنهم وليس في البَيْت دَقِيق ولا سويق؛ قال: فأطرق ثم رفع رأسه، وقال: ما شاءَ الله لا قوة إلا بالله، وكان كثيراً ما يقولها، ثم قال: يا حبيب ما أحبَّ إليّ منفعتك ولكني أدركت هذا المسجد، وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وروىَ عن التابعين ولم يحمل العِلْمَ إلا عن أهله؛ قال: فأومأ القَوْمُ إليّ أن قد اكتفينا؛ قال: وقلت له في الموردتين، فتبسم، وقال: ربما رأيت علىَ ربيعة بن أبي عبد الرحمَن مثلهما"[1].

قال ابن عدي: "أخبرنا ابن حماد، أخبرنا إسماعيل بن إسحاق، عن علي بن المديني، حدثني بشر بن عمر الزهراني قال: سألت مالكا عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته"[2].

فهذا تصريح منه - رحمه الله تعالى - بأنه لا يحدث إلا عمن يثق به في عدالته وضبط.

وقد صرح بانتقاء الإمام مالك للرواة وتحريه في الرواية غير واحد من أهل العلم، وقد بلغت أقوالهم في الكثرة مبلغا لا يمكن معه حصرها وتعدادها في مثل هذا المقام؛ لذا إليك شيء منها يحقق القصد ويفي بالغرض:

- سفيان بن عيينة المتوفى سنة: (198 هـ).

قال القاضي عياض: "قال ابن عيينة: كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً، ولا يحدث إلا من ثقة)[3].

- محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة: (204 هـ).

(1) تهذيب الكمال، للمزي، ج 27، ص 111.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج 1، ص 91.

(3) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج 1، ص 43.

نقل ابن أبي حاتم أقوالا للشافعي في هذا المعنى، منها:

(حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: قال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك النجم).

(حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك)

(حدثنا الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله)[1].

- يحيى بن معين المتوفى سنة: (233 هـ).

قال ابن رجب: "قال الميموني: وقال لي يحيى بن معين: لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كل من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين"[2].

- علي بن المديني المتوفى سنة: (234 هـ).

قال السيوطي: "قال ابن المديني: لا أعلم مالكا ترك إنسانا إلا إنسانا في حديثه شيء، وقال ابن المديني – أيضا-: إذا أتاك مالك بالحديث عن رجل عن سعيد بن المسيب فهو أحب إلي من سفيان عن رجل عن إبراهيم؛ فإن مالكا لم يكن يروي إلا عن ثقة، ولو كان صاحب سفيان فيه شيء لصاح به صياحا"[3].

- أحمد بن حنبل المتوفى سنة: (241 هـ).

قال ابن رجب: "قال أحمد في رواية ابن هانئ: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل من ورى عنه مالك فهو ثقة

وقال الميموني: سمعت أحمد غير مرة يقول: كان مالك من أثبت الناس، ولا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مديني"[4].

- محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة: (256 هـ).

قال البخاري - عند سؤال الترمذي عن حديث فيه: عطاء الخرساني -: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني"[5].

- أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة: (303 هـ).

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج 1، ص 59.

(2) شرح علل الترمذي، لابن رجب، ج 1، ص 383.

(3) إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي، ص 9.

(4) شرح علل الترمذي، لابن رجب، ج 1، ص 383.

(5) العلل الكبير، للترمذي، ص 271.

قال ابن حجر: "قال النسائي: ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم"[1].

- محمد بن حبان البستي المتوفى سنة: (354 هـ).

قال بن حبان: "كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك"[2].

- عبد الله بن عدي المتوفى سنة: (365 هـ).

قال ابن عدي: "وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة"[3].

ثانيا: أثر انتقاء الإمام مالك فيمن روى عنهم

إن انتقاء الإمام مالك – رحمه الله - وتحريه للرواة أكسب مشايخه مزية عن غيرهم، وقد وجد في نصوص أهل العلم ما فيه اعتبار لرواية الإمام مالك عن بعض الرواة، وأن لها أثرا في توثيقهم، من ذلك:

- سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المتوفى سنة: (130 هـ)، وأبو النضر سالم بن أبي أمية المتوفى سنة: (129 هـ).

وكلاهما من مشايخ الإمام مالك – رحمه الله – وقد صرح غير واحد من أهل العلم بتعديلهما، وأخرج لهما صاحبا الصحيحين، والسنن الأربعة.

ومحل الشاهد هنا: أن سفيان الثوري لما سئل عن حفظهما استدل برواية الإمام مالك عنهما.

قال ابن حجر: "وقيل لسفيان أيما كان أحفظ: سمي أو سالم أبو النضر؟ قال: قد روى مالك عنهما"[4].

- داود بن الحصين القرشي المتوفى سنة: (135 هـ).

داود بن الحصين من مشايخ الإمام مالك، ومن أهل العلم من وثقه ومنهم من لين حديثه، ومنهم من وثقه إلا في عكرمة.

قال ابن حجر: "ثقة إلا في عكرمة"[5].

(1) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج 10، ص 7.

(2) الثقات، لابن حبان، ج 7، ص 459.

(3) الكامل، لابن عدي، ج 6، ص 126.

(4) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج 10، ص 6.

(5) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص 198.

وقد كانت رواية الإمام مالك عن داود بن الحصين في غير عكرمة، قال ابن أبي حاتم: "سئل علي بن المديني عن داود بن حصين فقال: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود بن حصين عن غير عكرمة"[1].

ومحل الشاهد هنا: أن أبا حاتم الرازي لما سئل عن داود بن حصين، أشار إلى أن رواية الإمام مالك عنه كانت سببا في عدم تركه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي عن داود بن حصين فقال: ليس بقوي، ولولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه"[2].

- عمرو بن أبى عمرو، ميسرة القرشي المخزومي المتوفى بعد سنة: (150 هـ).

عمرو بن أبى عمرو من مشايخ الإمام مالك، ومن أهل العلم من وثقه ومنهم من لينه في حفظه، وسيأتي الكلام عنه في المطلب الرابع.

قال ابن حجر: "ثقة ربما وهم"[3].

ومحل الشاهد هنا: أن عبد الله بن عدي وثقه معتمدا في ذلك على رواية الإمام مالك عنه.

قال ابن عدي: "روى عنه مالك، وهو عندي لا بأس به؛ لأن مالكا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق"[4].

وقد جاء في صنيع بعض أهل العلم استنادهم واستئناسهم في توثيقهم للراوي برواية الإمام مالك عنه.

من ذلك صنيع ابن معين في كثير من الرواة، ومن أمثلته:

- مخرمة بن سليمان الأسدي.

قال الدوري – في روايته عن ابن معين -: "مخرمة بن سليمان يحدث عنه مالك، وهو ثقة"[5].

- طلحة بن عبد الملك الأيلي.

قال الدوري – في روايته عن ابن معين -: "سمعت يحيى يقول: طلحة بن عبد الملك الأيلي ثقة يروى عنه مالك بن أنس حديثا واحدا"[6].

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج 3، ص 388.

(2) المصدر نفسه.

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص 425.

(4) الكامل، لابن عدي، ج 5، ص 117.

(5) تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ج 3، ص 191.

(6) المصدر نفسه، ج 3، ص 183.

- عبد الله بن سعيد بن أبى هند الفزاري مولاهم.

قال الدوري – في روايته عن ابن معين -: "عبد الله بن سعيد بن أبى هند ثقة يحدث عنه مالك"[1].

فهذه نماذج للتوضيح لا للحصر، وإلا فإن محاولة حصرها واستيعابها أمر صعب، ومجاله في دراسات أوسع من مثل هذا بكثير.

لكن الذي يعنيني هو أن رواية الإمام مالك عن الراوي لها أثر في توثيقه، وهذا ما أوضحته النماذج المتقدمة، والله ولي التوفيق.

(1) المصدر نفسه، ج 3، ص 193.

المطلب الرابع:
رواة انتقدوا على الإمام مالك

الإمام مالك – كما علمت - معروف بالانتقاء والتحري؛ فهو لا يروي عن كل أحد، لكن انتقد عليه بعض الرواة من مشايخه، الذين كانت روايته عنهم مخالفة لما عرف عنه من التحري والانتقاء.

وقد صرح بعض أهل العلم بذكر هؤلاء الرواة الذين انتقدوا على الإمام مالك، وأذكر من ذلك:

- قال البخاري: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني"[1].

- وقال النسائي: "ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك، ولا أجل منه، ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، ما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم"[2].

- وقال الدوري: "سمعت يحيى يقول: قد روى مالك بن أنس عن عبد الكريم أبى أمية، وهو ضعيف، وعبد الكريم بصري"[3].

- وقال النسائي: "لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف إلا عاصم بن عبيد الله، فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو، وهو أصلح من عاصم، وعن شريك بن أبي نمر، وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث، ولا نعلم مالكاً روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري، والله أعلم"[4].

فتحصل لنا مما سبق خمسة من الرواة الذين انتقدوا على مالك – رحمه الله -.

لكن هل هذا الانتقاد لمشايخ الإمام مالك موضع اتفاق؟

وللإجابة عن هذا السؤال لابد من دراسة تراجم هؤلاء المشايخ، وما هي أحكام النقاد غير ما سبق النقل عنهم؟ والخروج بخلاصة من ذلك؛ وأضع بين يدي القارئ ثلاثة[5] من هؤلاء الرواة

الأول: عطاء بن أبي مسلم، واسم أبي مسلم: ميسرة، وقيل: عبد الله، واختلف في كنيته على أقوال هي: أبو عثمان أو أبو أيوب أو أبو محمد أو أبو صالح، الخراساني البلخي مولى المهلب، توفي سنة: 135 هـ

روى عن: 1- الحسن البصري.

(1) العلل الكبير، للترمذي، ص 271.

(2) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج 10، ص 7.

(3) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 3، ص 178.

(4) سؤالات الحاكم للدارقطني، ص 287.

(5) اقتصرت على ثلاثة فقط؛ لأن ذكرهم جميعا لا يناسب المقام، لاسيما والمقام ليس مقام حصر.

2- سعيد بن جبير.

3- سعيد بن المسيب. وغيرهم.

روى عنه: 1- أسامة بن زيد بن أسلم.

2- إسماعيل بن عياش.

3- مالك بن أنس. وغيرهم.

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه، وهم على قسمين:

القسم الأول: المعدلون

قد نص كثير من علماء الجرح والتعديل على عدالة (عطاء بن أبي مسلم)، وأذكر منهم:

- **محمد بن سعد**

قال ابن سعد: "عطاء الخراساني وكان ثقة، وأتى الشام فروى عنه الشاميون، وروى عنه مالك بن أنس وغيره"(1).

- **أبو حاتم الرازي**

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبى عن عطاء الخراساني، فقال: لا بأس به، صدوق، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: نعم"(2).

- **أحمد بن شعيب النسائي**

قال المزي: "قال النسائي: ليس به بأس"(3).

- **يحيى بن معين**

قال الدوري: "سمعت يحيى يقول: وقد روى مالك بن أنس عن عطاء الخراساني، وعطاء ثقة"(4).

وقال عثمان الدارمي: "وسألته عن عطاء الخراساني فقال ثقة"(5).

- **علي بن عمر الدارقطني**

قال المزي: "قال الدارقطني: ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس"(6).

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج 7، ص 369.

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج 6، ص 433.

(3) تهذيب الكمال، للمزي، ج 20، ص 110.

(4) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 3، ص 178.

(5) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص 146.

(6) المصدر نفسه.

القسم الآخر: المجرحون

وهناك من أهل العلم من تكلم في عطاء الخراساني، ومنهم:

- **محمد بن إسماعيل البخاري**

قال البخاري: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني"(1).

- **محمد بن حبان البستي**

قال ابن حبان: "كان من خيار عباد الله، غير أنه رديء الحفظ؛ كثير الوهم يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به"(2).

- **أحمد بن علي بن حجر**

قال ابن حجر: "صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس"(3).

المناقشة والخلاصة:

أما توثيق القسم الأول فظاهر، وهو توثيق مطلق.

وهذا التوثيق معارض بتجريح القسم الآخر، مثل قول البخاري: (... يستحق أن يترك حديثه...)، وقول ابن حبان: (... رديء الحفظ؛ كثير الوهم يخطئ...) وقول ابن حجر: (... يهم كثيرا...)، ويلاحظ في هذه الأقوال أنها منصبة على مسألة الضبط دون العدالة؛ فقد جاء في عباراتهم ما يفيد إثبات العدالة له كقول ابن حبان: (كان من خيار عباد الله)، وكقول ابن حجر: (صدوق).

فعلى هذا فإن كلامهم فيه من جهة ضبطه لا من جهة عدالته، وعل هذا يفهم كذلك من كلام الدارقطني المتقدم: (ثقة في نفسه).

ثم إن هذا الطعن لا يسلَّم لأصحابه فيه؛ فالترمذي لما نقل كلام البخاري المتقدم، وشيئا من مرويات عطاء، ختم بقوله: "وعطاء الخراساني رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة مثل مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أن أحدا من المتقدمين تكلم فيه بشيء"(4).

وذكر ابن عبد البر السبب الذي ضعف البخاري به عطاء، فقال: "وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء له وذكر حكاية أيوب عن القاسم بن عاصم قال: قلت لسعيد بن المسيب إن عطاء الخراساني

(1) العلل الكبير، للترمذي، ص 271.

(2) كتاب المجروحين، لابن حبان، ج 2، ص 130 – 131.

(3) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص 392.

(4) العلل الكبير، للترمذي، ص 273.

حدث عنك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر الذي واقع امرأته في رمضان بعتق رقبة، أو بكفارة الظهار، فقال سعيد: كذب ما حدثته، إنما بلغني أن النبي - صلى الله عليه وسلم – قال: (له تصدق تصدق)؛ فأدخله البخاري في كتاب الضعفاء له من أجل هذه الحكاية) ثم انتقد هذا السبب، فقال: "وليس القاسم بن عاصم ممن يجرح بقوله ولا بروايته مثل عطاء الخراساني، وعطاء الخراساني أحد العلماء الفضلاء، وربما كان في حفظه شيء"[1].

وأما ابن حبان فهو شديد في الجرح معروف بذلك، قال الذهبي: "ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"[2].

وقد نقل الذهبي قول ابن حبان المتقدم في عطاء، ثم أعقبه بقوله: "فهذا القول من ابن حبان فيه نظر"[3].

وخلاصة القول: أن عطاء الخراساني عدل في نفسه، إلا أن في ضبطه شيئا من الخفة، وهذا لا يخرجه عن دائرة الاحتجاج، والله أعلم.

الثاني: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، العمري، المدني، توفي سنة: 132 هـ.

روى عن: 1- جابر بن عبد الله.

2- سالم بن عبد الله بن عمر.

3- عبد الله بن عامر بن ربيعة. وغيرهم.

روى عنه: 1- سفيان الثوري.

2- سفيان بن عيينة.

3- مالك بن أنس. وغيرهم.

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

عامة علماء الجرح والتعديل يقولون بتضعيف (عاصم بن عبيد الله)، فهو مجمع على ضعفه، وأذكر منهم:

- **محمد بن سعد**

قال ابن سعد: "كان كثير الحديث، لا يحتج به"[1].

(1) التمهيد، لابن عبد البر، ج 21، ص 2.

(2) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج 1، ص 441.

(3) المصدر نفسه، ج 5، ص 94.

- **يحيى بن معين**

قال عثمان الدارمي: "سألته عن عاصم بن عبيد الله فقال: ضعيف"[2].

- **أبو زرعة الرازي**

قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن عاصم بن عبيد الله، فقال: قال لي محمد بن عبد الله بن نمير عاصم بن عبيد الله أحب إليك أم بن عقيل؟ فقلت: ابن عقيل يختلف عليه في الأسانيد، وعاصم منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث"[3].

- **أبو حاتم الرازي**

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبى عن عاصم بن عبيد الله، فقال: منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه"[4].

- **محمد بن إسماعيل البخاري**

قال البخاري: "عاصم بن عبيد الله العمري المديني، منكر الحديث"[5].

- **علي بن عمر الدارقطني**

قال المزي: "قال الدارقطني: مديني يترك، وهو مغفل"[6].

المناقشة والخلاصة:

يظهر مما سبق شدة ضعف (عاصم بن عبيد الله)، وهو تجريح مطلق له.

أما رواية الإمام مالك عنه، وكونه يرتضيه، وأنه يندرج تحت مشايخه المرضيين عنده، فهذا فيه نظر من وجوه:

1- أن عاصم بن عبيد الله مع أنه مديني، وكثير الرواية، إلا أن الإمام مالكا لم يرو عنه إلا حديثا واحدا كما جزم بذلك الحافظ المزي عند ذكره للإمام مالك في تعداد من روى عنه، فقال: "ومالك بن أنس حديثا واحدا"[7].

(1) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ص 225.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص 137.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج 6، ص 453.

(4) المصدر نفسه

(5) التاريخ الكبير، للبخاري، ج 6، ص 493.

(6) تهذيب الكمال، للمزي، ج 13، ص 506.

(7) المصدر نفسه، ج 13، ص 501.

2- أن الحافظ المزي لما انتهى من تعداد من روى عنه، قال: "وقيل: إن مالكا لم يحدث عنه"[1].

3- أنه جاء عن الإمام مالك ما يفيد تضعيفه لعاصم بن عبيد الله، من ذلك:

- استغرابه أو تعجبه من رواية شعبة بن الحجاج عنه مع أنه معروف بالانتقاء.

قال الدوري: "سمعت يحيى يقول: بلغني عن مالك بن أنس أنه قال: عجبا من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال، وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله"[2].

- وأن الذهبي لما ترجم لعاصم بن عبيد الله، وذكر فيمن روى عنه الإمام مالك، جزم بأنه ضعفه، فقال: "وعنه: شعبة، ومالك، ثم ضعفه مالك"[3].

وخلاصة القول: أن عاصم بن عبيد الله ضعيف لا يحتج به، أما رواية الإمام مالك عنه فيتضح مما سبق أنها لا تخرج عن أحد أمرين:

أحدهما: أنه لم يرو عنه مطلقا، وقد نقل هذا الحافظ المزي بصيغة التمريض.

والآخر: أنه روى عنه حديثا واحدا، ثم بدا له ضعفه؛ فترك الرواية عنه، وضعفه، وعجب ممن نهجه الانتقاء أن يروي عن مثله.

وعلى هذا فلا وجه لانتقاد الإمام مالك في روايته عن عاصم بن عبيد الله، والله أعلم.

الثالث: عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية المعلم البصري، توفي سنة: 126 هـ.

روى عن: 1- إبراهيم النخعي.

2- حبيب بن أبى ثابت.

3- الحسن البصري. وغيرهم.

روى عنه: 1- سفيان الثوري.

2- سفيان بن عيينة.

3- مالك بن أنس. وغيرهم.

أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

عامة علماء الجرح والتعديل يقولون بتضعيف (عبد الكريم بن أبى المخارق)، فهو مجمع على ضعفه، وأذكر منهم:

- **أحمد بن حنبل**

(1) المصدر نفسه، بنفس الجزء والصفحة.

(2) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 3، ص 170.

(3) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج 4، ص 8.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: "سألته عن عبد الكريم أبي أمية، قال: بصري، نزل مكة، وكان معلما، وهو بن أبي المخارق، وكان ابن عيينة يستضعفه، قلت له: قال ضعيف؟ قال: نعم"[1].

وقال في موضع آخر: "سألته عن عبد الكريم بن أبي المخارق، فقال: ضعيف"[2].

- **أبو زرعة الرازي**

قال ابن أبي حاتم: "سئل أبو زرعة عن عبد الكريم بن أبى أمية، فقال: هو لين"[3].

- **أبو حاتم الرازي**

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عبد الكريم أبي أمية، فقال: ضعيف الحديث"[4].

- **أحمد بن شعيب النسائي**

قال النسائي: "عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية، البصري، متروك الحديث"[5].

- **علي بن عمر الدارقطني**

قال الدارقطني – في تعليقه على حديث فيه عبد الكريم -: "وقد رواه عبد الكريم أبو أمية، عن الحسن، عن أبي هريرة، وعبد الكريم متروك"[6].

- **عبد الله بن عدي الجرجاني**

قال ابن عدي: "والضعف بيّن على كل ما يرويه"[7].

- **يوسف بن عبد الله بن عبد البر**

قال ابن عبد البر: "وعبد الكريم هذا: ضعيف، لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه"[8].

- **أحمد بن علي بن حجر**

قال ابن حجر: (ضعيف)[9].

(1) العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله، ج 1، ص 401.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 413.

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ج 6، ص 76.

(4) المصدر نفسه.

(5) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ص 170.

(6) السنن، للدارقطني، ج 1، ص 163.

(7) الكامل، لابن عدي، ج 5، ص 341.

(8) التمهيد، لابن عبد البر، ج 20، ص 65.

(9) تقريب التهذيب، لابن حجر، ص 361.

المناقشة والخلاصة:

يظهر مما سبق ضعف (عبد الكريم بن أبي المخارق)، وهو تجريح مطلق له، وقد ذكر ابن عبد البر: أنه لا خلاف على ضعفه.

وأما رواية الإمام مالك عنه، فقد اعتذر له ببعض الأعذار، منها:

- أنه اغتر بسمته الظاهر، ولم يكن من أهل بلده؛ فروى عنه.

قال ابن عبد البر: "وكان مؤدب كتاب، وكان حسن السمت، غر مالكا منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه"[1].

وقد نقل السخاوي نحو قول ابن عبد البر، لكن من قول الإمام مالك نفسه، فقال: "هذا الإمام مالك مع شدة نقله وتحريه، قيل له في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المخارق، فقال: غرني بكثرة جلوسه في المسجد، يعني: لما ورد من كونه بيت كل تقي"[2].

- أنه لم يخرج له في الحلال والحرام، وإنما أخرج له في الفضائل.

قال ابن عبد البر: "ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكما في موطئه، وإنما ذكر فيه عنه ترغيبا وفضلا"[3].

- أنه قد أخرج له ما ثبت من طريق غيره.

قال الذهبي: "قال أبو الفتح اليعمري: لكن لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه"[4].

وخلاصة القول: أن عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف لا يحتج به.

أما رواية الإمام مالك عنه فيتضح مما سبق أنه روى عنه في زمن كان يعتقد فيه قبول روايته، فلما استبان له أمره تركه، ولم يرتضيه، وبين سبب اعتقاده قبول روايته، وهو الاغترار بصلاحه الظاهر، والله أعلم.

(1) التمهيد، لابن عبد البر، ج 20، ص 65.

(2) فتح المغيث، للسخاوي، ج 1، ص 304.

(3) التمهيد، لابن عبد البر، ج 20، ص 65.

(4) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج 4، ص 388.

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد

فإن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

1- أن التعديل الضمني برواية من عرف بالانتقاء له اعتباره، لكنه ليس على إطلاقه.

2- أن الإمام مالكا من أشهر من عرفوا بالانتقاء.

3- أنه لم يسلم لبعض أهل العلم في ذكرهم بعض الرواة المنتقدين على الإمام مالك.

4- قلة الرواة المنتقدين على الإمام مالك، ومنهم من كان آخر الأمر منه عدم ارتضائه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين

المصادر والمراجع

1. إسعاف المبطأ برجال الموطأ، للسيوطي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط (1)، سنة النشر 1389 هـ - 1969 م.
2. الباعث الحثيث، لابن كثير، بشرح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية.
3. البرهان في أصول الفقه، للجويني، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء - مصر، ط (1)، سنة النشر 1418 هـ.
4. تاريخ ابن معين، ليحيى بن معين أبو زكريا، برواية: الدارمي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، سنة النشر 1400هـ.
5. تاريخ ابن معين، ليحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، سنة النشر 1399 هـ – 1979 م،
6. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر،
7. تدريب الراوي، للسيوطي، تحقيق: د. عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة.
8. ترتيب المدارك، للقاضي عياض.
9. تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد سوريا، سنة النشر 1406 هـ – 1986م.
10. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، سنة النشر 1387 هـ.
11. تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1) 1404 هـ - 1984 م.
12. تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط (1)، سنة النشر 1400 هـ – 1980 م.
13. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دائرة المعارف العثمانية، ط (1)، سنة النشر 1398 هـ – 1978 م.
14. الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط (1)، 1422 هـ – 2002 م،.

15. الرسالة، للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط (1)، سنة النشر 1358هـ - 1940م.
16. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، سنة النشر 1404 هـ – 1984 م.
17. سنن الدارقطني، لعلي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، سنة النشر 1386 – 1966.
18. شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، المطبعة الجديدة بفاس، سنة النشر 1354هـ.
19. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، ط (2)، سنة النشر 1421 هـ – 2001 م.
20. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين– بيروت، ط (4) 1402 هـ- 1982 م.
21. الضعفاء والمتروكين، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثافية، مؤسسة الكتب الثقافية، ط (1) 1405هـ - 1985م.
22. ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف، الناشر: دار طيبة الخضراء – مكة المكرمة، ط (1)، سنة النشر 1440هـ – 2018 م.
23. الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، دار صادر – بيروت.
24. العلل الكبير، للترمذي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي وآخرين، الناشر: عالم الكتاب، ط (1)، سنة النشر 1409 هـ - 1989 م.
25. العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني – الرياض، ط (2)، 1422هـ - 2001 م.
26. علوم الحديث، لابن الصلاح، مكتبة الفارابي، ط (1)، سنة النشر 1984م.
27. فتح المغيث، للسخاوي، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، ط (3)، سنة النشر 2009 م.
28. الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر – بيروت، ط (3)، 1409 هـ – 1988 م.
29. كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

30. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
31. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف القاهرة.
32. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط (1)، 1423 هـ – 2002 م.
33. المجروحين، لابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة – بيروت، سنة النشر 1412هـ – 1992م.
34. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، طبعة جديدة، 1415 هـ – 1995 م.
35. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة 1399هـ - 1979م.
36. معرفة علوم الحديث، للحاكم، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط (1)، سنة النشر 1424هـ- 2003 م.
37. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت، سنة النشر 1995 م.
38. نزهة النظر، لابن حجر، دار الفرقان ودار أضواء السلف– مصر، ط (1) 1430 هـ- 2009 م.